

التاريخ: ١٨ مايو ٢٠١٤

د. محمد يونس رئيس كونكورد العالمية لـ «الاقتصادى»:

## لن ينهض الاقتصاد بالعودة للوراء

الخصخصة، البورصة، القطاع الخاص، الصناعة الوطنية، دور البنوك فى التنمية، امكانية ضخ استثمارات من الدولة لتنشيط السوق.. مصطلحات تعنى معاناة حقيقية وازمات يعيشها الاقتصاد الوطنى.. كلها كانت منطلقات لأسئلة تبحث عن حقيقة ما يحدث الآن، لايجاد روشنة حقيقية تقبل عثرات هذه القطاعات.. وضعناها أمام د. محمد يونس رئيس شركة «كونكورد» العالمية:

### حوار: صبرى الجندى

عبا ان يحقق القطاع الخاص ارباحا وان يقوم بدفع ما عليه من ضرائب واذا حدث أى تجاوز يعالج من خلال القانون .

● وكيف ترى امكانية حل مشكلات الصناعة الوطنية وفي مقدمتها صناعة الغزل والنسيج ؟

- هذه الصناعة خاصة لا بد من الاستفادة بالميزة النسبية لما نملكه من قطن طويل التيلة بانتاج انواع خاصة من المنسوجات والملابس داخل مصر وتصديرها للعالم وهذا يتطلب تحديث الصناعة وانا مع اتجاه الدولة فى استخدام الاقطان القصيرة التيلة التى يتم استيرادها حاليا وهذا يوفر كثيرا من الاموال بشرط ان تدار هذه الصناعة بكفاءة مرتفعة .

● نحن نشكو من نقص الكفاءات كيف ترى حل هذه المعضلة؟

- لا بد من فتح المجال للمنافسة بين الأفراد والا تتم ترقية غير اصحاب الكفاءة مع ضرورة وضع معايير محددة ومعلنة لاختيار القيادات .

● كثر الحديث عن دور البنوك فى خروج مصر من ازماتها الاقتصادية الراهنة كيف ترى هذا الدور؟

- البنوك غير قادرة على قيادة المشروعات لأن هذا ليس وظيفتها أصلا ثم انها - أى البنوك - لا تملك الخبرات التى تستطيع ادارة المشروعات، كان طلعت حرب قد نجح فى اختيار القيادات التى تولت ادارة الشركات التى اسسها طلعت باشا حرب من خلال بنك مصر، ايضا هناك مشكلة تتمثل فى ان ٩٠ ٪ من ودائع البنوك قصيرة الاجل وبالتالي تفقد البنوك القدرة على توفير التمويل للمشروعات الذى يجب ان يستمر لسنوات طويلة . كما أن معظم المشكلات بين البنوك والمستثمرين ناتجة عن عدم قدرة المستثمرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك .

● وهل الدولة قادرة على ضخ استثمارات فى مشروعات جديدة او قائمة وتحتاج للتحديث والتطوير؟

- نحن وصلنا مرحلة أصبح فيها ٢٥ ٪ من موازنة الدولة مخصصا لخدمة الدين و ٣٠ ٪ لمخصصات الدعم بمختلف اشكاله وانواعه وما تبقى لا يكفى لأى شىء آخر وفى مقدمته الاستثمارات . وعلى فكرة كل الممارسات الخاطئة والتجاوزات

90% من ودائع البنوك قصيرة الاجل وهذا يفقد البنوك القدرة على تمويل المشروعات الكبيرة

نقص الامكانيات وقلة الموارد . كما أننا فشلنا للأسف فى ضرورة التفرقة بين نشاطين اساسيين الأول هو توفير رؤوس اموال للمشروعات الجديدة واقامة توسعات جديدة فى مشروعات قائمة ولم نعمل على تسهيل عمليات التداول حتى تصبح عملية الدخول او الخروج من السوق سهلة ومتاحة بغير تعقيد .

● هل تؤيد الأصوات التى تنادى بضرورة فرض ضرائب على الارياح الناجمة عن التعامل فى البورصة؟

- لا يوجد بلد فى العالم يقاوم مواطنوه دفع الضرائب مثل الشعب المصرى ولا بد أن نعرف ان الضرائب التى يدفعها المواطن يستردها فى صورة خدمات تقدمها الحكومة له ولا توجد ضرائب على العقارات أو الاسهم واذا دفع المواطن ضرائب يتقن فى التهرب من دفع القيمة الحقيقية الواجب سدادها كضرائب .

● كيف تطالب بإتاحة الفرصة كاملة للقطاع الخاص الوطنى او الاجنبى وفى نفس الوقت تتهمه بالتقن فى التهرب الضريبى؟

- لا بد من إتاحة الفرصة الكاملة للقطاع الخاص وعدم العودة لاقتصاد الدولة الشمولى ثم ليس

● باعتبار خبرتكم الدولية فى المجال الاقتصادى كيف ترى الوضع الاقتصادى فى مصر؟

- للأسف الوضع سيئ وهناك أشياء تجاوزها الزمن أجد أن هناك إصرارا على عودتها .

● مثل ماذا؟

- لم نر ثمرة ما تم التصريح به بإعادة مصنع الحديد والصلب للحياة من جديد هذا المصنع الذى انشئ فى الستينيات باستثمارات ٩٠ مليون جنيه وصلت الى ٣٥٠ مليون ويضم أكثر من ٥٠ آلاف عامل ولم يحقق ربحا حقيقيا ولو لمرة واحدة .

● انت مؤسس اول شركة فى مصر لادارة صناديق الاستثمار عام ١٩٩٤ بعد اعادة افتتاح البورصة المصرية كيف ترى اوضاع البورصة المصرية فى هذه المرحلة؟

٤٠ - ٪ من القيمة السوقية للشركات المقيدة فى البورصة خرجت من التعامل أى أن عددا من الشركات الكبرى خرجت من البورصة المصرية لبورصات أخرى فى مقدمتها شركة OCI واذا نظرنا للتنمية السوقية للشركات نرى انها تراجعت كما ان البورصة فى السنوات الأخيرة لم تشهد سوى ٣ طروحات: جهينة وعامر جروب وأخيرا العربية للأسمنت التى أغلق باب الاكتتاب فى جزء من رأسمالها الايام الماضية .

وللأسف البورصة المصرية لم تنجح ان تكون كما هى فى كل اسواق العالم أحد أهم مصادر تمويل المشروعات الجديدة او زيادة رؤوس الاموال للمشروعات القائمة، وللعلم البورصة عندما بدأت منذ ١٥٠ او ٢٠٠ سنة مضت كانت عبارة عن مكان لتداول السلع والخدمات ثم تطورت لما نراه ونعرفه الآن، لكن فشلها فى مصر فى أداء دورها الطبيعى والمعروف جاء نتيجة فهم خاطئ لدى المتعاملين معها بأنها أى البورصة مكان للمضاربة .

● سمعتك تنتقد الحكومات التى تعاقبت على مصر على مدى أكثر من ٤٠ عاما مضت لماذا؟

- كل الحكومات لجأت للطرق السهلة وإلقاء العبء على المواطنين العاديين، ايضا لدينا فاقد فى كل شىء فى المياه فى الكهرباء وحتى القمامة التى تعد قيمة مضافة أصبحت مشكلة عجزت حكومات عديدة فى حلها، كما ان لدينا شكوى دائمة من



## ملاحظ هذه التجربة التي تمت من خلال البورصة؟

- في يناير ٢٠٠٥ ثم شراء شركة بسكو مصر من خلال بورصة الاوراق المالية وقمنا بتغيير الادارة في مايو من نفس العام، كانت مبيعاتها ١٣٥ مليون جنيه وارباحها ٢٠ مليون جنيه ٥٠٪ منها من فوائد ودائع وتوزيعات ارباح الاوراق المالية التي تملكها الشركة في عام ٢٠١٣، ارباح بسكو مصر الصافية ٦٢ مليون جنيه من المنتجات بالكامل ومبيعاتها ٤٨٠ مليون جنيه كما انفقنا ١٧٤ مليون جنيه استثمارات من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٣ مموله ذاتيا وقمنا ببيع محفظة الاوراق المالية واستخدام العائد في تحديث وتطوير الماكينات واضافة خطوط انتاجية جديدة وزيادة وتحديث اسطول النقل، وفي عام ٢٠٠٨ رفعا الحد الأدنى لأجور العمال الى ٥٠٠ جنيه وكنا اول شركة في مصر تقوم بذلك، عاودنا رفع الحد الأدنى الى ٧٠٠ جنيه في عام ٢٠١١ والآن أجر العامل تجاوز كثيرا الحد الأدنى الذي تسعى الحكومة لتطبيقه.

كما قمنا بالتركيز على المنتجات التي تحقق تميزا في السوق وتواجه المنافسة وتحقق ربحية حقيقية.

ولابد ان نعرف ان صادارتنا تأثرت بعد ما سمي بثورات الربيع العربي فهي حاليا ما بين ٤٪ و ٥٪ فقط من اجمالي المنتجات كما اننا حصلنا على اعتماد هيئة الدواء والغذاء الامريكية وهذا يؤكد ان ما نقوم باننتاجه مطابق للمواصفات العالمية ويعنى ثقة العالم فيما يتم انتاجه بمصر.

**• أعود إليك بحثا عن إجابة لديك عن سؤال مهم ومحوري، كيف نخرج من الحالة الاقتصادية السيئة؟ وهل الدعم العربي من الأشقاء في السعودية والامارات والكويت يسهم في حل المعضلة الاقتصادية المصرية؟**

-الدعم العربي كان سخيا ومهما واعتقد انه سيستمر لسنوات ليست طويلة وساهم في تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية، لكن الخروج من الأزمة يتطلب حولا واقعية والبعد عن الخيال وتحفيز غالبية المصريين للعودة للعمل الجاد والفعلي والعمل على انفاذ القانون وتطبيقه بحزم وقوة.

## انا أعذر وزير المالية وأشفق عليه من الأرقام التي لا تستند الى حقائق ويتم وضعها بين يديه لاستخدامها

المواطنين وادارتها من خلال البيع والشراء في الأسهم والسندات وتدار هذه الصناديق بطريقة محترفة ومع ان لكل فئة ما يناسبها من الاستثمارات مع العلم ان المواطن المصري خاصة كبار السن يميلون الى الاستثمار المضمون المتمثل في ودائع البنوك.

والسوق المصري يستوعب فريقا من الصناديق بشرط ان تكون الادارة أكثر احترافا وان يتم طرح اسهم وأوراق مالية جديدة لتمويل تأسيس شركات ومشروعات جديدة او زيادة الاستثمارات في مشروعات قائمة.

**• كونكورد بدأت عام ٩٤ بإدارة صناديق استثمار بنك مصر وكانت اول شركة لادارة الصناديق تعرفها مصر لماذا تراجعت؟**

- لم نراجع نحن ندير ١١ صندوقا ونأتى في المرتبة الثانية بعد هيرمس كما أننا أدركنا أنجح صندوق في مصر وهو صندوق مصر الاسكندرية وهو أول صندوق مغلق تم تأسيسه منذ سنوات عديدة وحقق عائدا استثمار سنويا بلغ ٤٢٪ واصبح سعر الوثيقة ستة آلاف جنيه وسعرها الاساسي الف جنيه وتقدمنا بطلب الى هيئة الرقابة المالية لد العمل بالصندوق ٥ سنوات جديدة.

**• لكم تجربة ناجحة في إحدى شركات قطاع الاعمال في بسكو مصر فما هي أهم**

التي وقعت على مدى أكثر من ٤٠ عاما ندفع ثمنها جميعا دولة ومواطنين وللعلم نحن لدينا امكانيات ضخمة وموارد فشلنا في استغلالها فنحن لم نستخدم الموانئ المصرية على البحرين المتوسط والاحمر ولم نستخدم قناة السويس كما يجب ولم نستخدم مجرى نهري النيل كخطوط للنقل ولم نحرص على توفير شبكة طرق جيدة وحديثة تسهم في تسهيل حركة المواطنين والمنتجات وتقلل من التكلفة وايضا فاقد المنتجات خاصة الزراعية وبالمنااسبة نحن أهملنا الزراعة تماما رغم ان لنا ميزات نسبية عديدة ونستطيع المنافسة في المنتجات الغذائية على المستوى العالمي ولا يعقل الا يزيد معدل النمو في الزراعة على ٢٪.

**• رغم كل ما نتحدث عنه من ازمات فإن الاقتصاد المصري لا يزال متماسكا؟**

- لايد ان نشيد بالاقتصاد غير الرسمي الذي استطاع ان يحمى هذا البلد طوال السنوات الماضية.

وأنا أعجب من التضارب الشديد في البيانات المعلنة حول كل الأوضاع الاقتصادية وكل جهة تعلن ارقاما ارى انها لا علاقة لها بالواقع ومتضاربة وبالتالي انا أعذر وزير المالية وأشفق عليه من الارقام التي لا تستند الى حقائق ويتم وضعها بين يديه لاستخدامها.

وهنا تدخل شريف رأفت رئيس البورصة الأسبق الذي شهد حوار «الاقتصادي» مع الدكتور محمد يونس منذ بدايته قائلا: الذين يطالبون المصري بالانتماء أطرح عليهم سؤالا: كيف أكون منتبيا وأنا ملكيتي غير مضمونة كيف اكون منتبيا والقانون ينتهك كل لحظة في مئات الألوف من المخالفات؟، مخالفات البناء في المدن وعلى الاراضى الزراعية وفي احتلال الشوارع والميادين في كل مدن مصر وسرقة التيار الكهربائي وعشرات الشواهد الأخرى كلها ضد الشعور بالانتماء.

**• كانت شركتك أول شركة لادارة صناديق الاستثمار في مصر، كيف ترى واقع صناديق الاستثمار في مصر الآن؟ وهل تحتاج السوق الى مزيد من الصناديق؟**

- يوجد سوق لكل نوع من الاستثمارات وصناديق الاستثمار تتولى جميع جزء من مدخرات